العودة عن علمنة الإسلام
إلى إسلامية السياسة

لم يكن كتاب [الإسلام وأصول الحكم] للشيخ على عبدالرازق، حالة فريدة للتحديات التى واجهت الإسلام والمسلمين، فى التاريخ الذى صدر فيه..

● ففى [٢٢ رجب سنة ١٣٤٢هـ ٣ مارس سنة ١٩٢٤م] ألغيت الخلافة العثمانية، ونفى آخر خلفائها السلطان عبدالمجيد الثانى [١٢٨٦ ـ ١٣٦٤هـ ١٨٦٩ ـ ١٩٤٤م]. . فزال «الرمز» ـ ولو الشكلى ـ الذى حافظ على وحدة الأمة، والذى أبقت عليه الأمة منذ ظهر الإسلام!

● وفى [رمضان سنة ١٣٤٣هـ إبريل سنة ١٩٢٥م] أصدر الشيخ على عبدالرازق كتابه.. فجاء وكأنه «فتوى» من شيخ أزهرى، وقاض شرعى «تحلل» إلغاء الخلافة الإسلامية.. التى أجمع المسلمون، عبر تاريخهم الطويل، على أنها واجب «إسلامى ـ مدنى»، يتوقف على إقامته إقامة «الواجبات.. الدينية» ـ وما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب ـ فهى خلافة عن الأمة ـ التى هى الخليفة عن صاحب الشرع ـ لحراسة الدين، وسياسة الدنيا بهذا الدين!..

● وفى العام التالى [١٣٤٤هـ سنة ١٩٢٦م] نشر الدكتور طه حسين [١٣٠٦ ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٨٨٩ ـ ١٩٧٣م] كتابه [فى الشعر الجاهلى]، الذى استخدم فيه «الشك الديكارتى» للتشكيك فى «الشعر الجاهلى».. ثم تجاوز نطاق «الشعر» فشكك فى بعض قصص القرآن الكريم:..

وهزت هذه الأحداث ـ العملية ـ والفكرية التى بدت تنظيراً لها ـ ضمير الأمة من الأعماق . . فشبت معارك فكرية، من أعنف وأخصب ما شهد تاريخنا الفكرى الحديث، بل وتألفت جمعيات وجماعات لمواجهة هذا الزلزال، إن بالرفض أو بالتأييد . . وتميزت المنابر الفكرية والصحفية بالمواقف التى اتخذها أصحابها من هذه الاتجاهات . .

● وكانت صحيفة [السياسة] ـ اليومية ـ التى رأس تحريرها يومئذ المفكر والسياسى والأديب الدكتور محمد حسين هيكل باشا [١٣٠٥ ـ ١٣٧٥هـ ١٨٨٨ ـ ١٩٥٦م] أبرز المنابر الصحفية التى دافعت عن على عبدالرازق . . وعن طه حسين . . وعن علمنة الإسلام . . ومن هنا تأتى أهمية الوقوف عند ظاهرة تراجع هؤلاء الفرسان الثلاثة ـ على عبدالرازق . . وطه حسين . . وهيكل ـ عن هذا الاتجاه . . وعودتهم إلى إسلامية السياسة والدولة . . على النحو الذى يقرره ويتميز به الإسلام . .

فالرجل الذى ابتدع القول بعلمانية الإسلام . . يتراجع . . ويعلن أن **الإسلام «دين تشريعى»** . . وليس مجرد **«رسالة روحية»** . . بل ويقول : إن عبارة الإسلام رسالة روحية فقط هى «عبارة ألقاها الشيطان على لسانى»! . . وطه حسين . . الذى أقام قواعد علمنة الإسلام ـ وخاصة فى كتابه [مستقبل الثقافة فى مصر] . . يتراجع هو الآخر، والدكتور هيكل باشا ـ أبرز المدافعين عن هذه الأفكار ـ يتراجع ـ فى شجاعة هى مضرب الأمثال؟! ـ . . الأمر الذى يجعلنا بإزاء «ظاهرة ـ فكرية» تستحق التأمل . . والتنويه! . .

***

لقد صدرت إدانة هيئة كبار العلماء لآراء الشيخ على عبدالرازق فى «الخلافة الإسلامية» وفى «روحانية الإسلام، وانفصام علاقته بالحكم والدولة والسياسة» . . صدرت هذه الإدانة ـ التى رتبت الهيئة عليها حكماً تأديبياً بإخراجه من زمرة العلماء ـ بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٤٤هـ ـ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥م ـ . . أى بعد أربعة أشهر من صدور الكتاب ـ فى إبريل سنة ١٩٢٥م ـ . .

وفى اليوم التالى نشرت جريدة «البورص أجيبشن» حديثاً مع الشيخ على . . يتحدى فيه هيئة كبار العلماء وحكمها . . ويعلن فيه أنه سيمضى فى آرائه . . ناشراً لها

«بكل الوسائل الممكنة، كتأليف كتب جديدة، ومقالات فى الصحف ومحاضرات وأحاديث»[1].

لكن الأيام والشهور والسنين مضت دون أن ينجز الرجل شيئًا من ذلك.. بل لقد حرص طوال حياته على البعد عن أفكار كتابه.. وعن إعادة نشره.. بل وعن الحديث عنه، وكأنه عار أو عورة من العورات؟! بل لقد حرص على ذلك أبناؤه من بعده، حتى أنهم أقاموا دعوى قضائية على من أعاد نشر الكتاب فى بداية سبعينيات القرن العشرين، واستمرت منظورة أمام القضاء المصرى لأكثر من خمسة عشر عامًا؟!.

وفى الحقيقة، فإن الذى مارسه الشيخ على عبدالرازق ـ بعد إدانة أفكاره ـ إلى جانب الصمت عن إثارة القضية ـ **هو التراجع الضمنى والعملى، وغير المعلن أو الصريح!**..

فبعد شهر من إدانة الرجل.. نشرت صحيفة [السياسة] ـ اليومية ـ ١ سبتمبر سنة ١٩٢٥م تحت عنوان «حديث جديد مع الشيخ على عبدالرازق».. قال فيه:

«إن الإسلام دين تشريعى، وإنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده، وإن الله خاطبهم جميعًا بذلك، ويجب على المسلمين إقامة حكومة منهم تقوم بذلك، ولكن الله لم يقيدهم بشكل مخصوص من أشكال الحكومات، بل ترك لهم الاختيار فى ذلك، وفق مقتضيات الزمن، وحيث تكون المصلحة»..

وفى هذا الحديث ـ برأينا ـ تراجع أكيد عن القول بانفصام العلاقة بين الإسلام والحكم والدولة والسياسة.. **فبعد أن كان يرى جواز حكم المسلمين بأى نظام: ديمقراطى.. أو بلشفى.. عاد وقال إن الإسلام دين تشريعى.. أى أن فيه شريعة وقانونًا للمجتمع والدولة.. وواجب على المسلمين إقامة الحكومة التى تقيم شرائع الإسلام وحدوده ـ وليس أى حكومة لأية أيديولوجية ـ والحرية والتطور هما فى «شكل الحكومة» ـ وفق الزمان والمصلحة، وليس فى مرجعية الحكومة.. فالمرجعية للشريعة التى أوجب الله إقامتها، وخاطب المسلمين جميعًا بهذا التكليف الواجب..**

فنحن أمام تراجع أكيد.. وإن لم يكن هناك استخدام لمصطلحات التراجع، أو الأوبة، أو النقد الذاتى!..

(١) انظر كتابنا [معركة الإسلام وأصول الحكم] ص١٣١.

وتمضى السنون . . حتى يأتى عام ١٩٥١م . . وفى لقاء بين على عبدالرازق والدكتور أحمد أمين يتبادلان الحديث حول مشكلات المسلمين، وعلاج هذه المشكلات . . فيذكر على عبدالرازق : **«إن دواء ذلك أن نرجع إلى ما نشرته قديمًا من أن رسالة الإسلام روحانية فقط، ولنا الحق فيما عدا ذلك من مسائل ومشاكل . .»؟!**

وفى هذه العبارة ـ «رسالة الإسلام روحانية فقط» اعتراف بما أدانته لأجله هيئة كبار العلماء قبل سبعة وعشرين عامًا؟! . . وهى «التهمة» التى كان يراوغ الرجل ـ أثناء محاكمته ـ فى الاعتراف بها!! . . لكنه نطق بها فى حواره مع أحمد أمين فى سنة ١٩٥١م؟! . .

فلما نشر أحمد أمين هذا الحوار فى مجلة [رسالة الإسلام] ـ إبريل سنة ١٩٥١م ـ تحت عنوان [الاجتهاد فى نظر الإسلام] . . كتب على عبدالرازق تعليقًا نشرته المجلة فى عددها التالى ـ مايو سنة ١٩٥١م ـ تحت عنوان :

تعليق على مقال:
الاجتهاد فى نظر الإسلام

لحضرة صاحب السعادة «على عبدالرازق باشا»

وهو تعليق نثبته هنا كاملاً، لأهميته البالغة، كرأى نهائى لعلى عبدالرازق فى الموضوع : ـ

«قرأت فى العدد الأخير من مجلة [رسالة الإسلام] المؤرخ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٠هـ إبريل سنة ١٩٥١م بحثًا قيمًا لحضرة صاحب العزة الكاتب الكبير أحمد أمين بك تحت عنوان **«الاجتهاد فى نظر الإسلام»، وقد جاء فى صدر هذا البحث أنه كان يتجادل معى، وكنا نستعرض حال المسلمين وما صاروا إليه من جمود، فقلت فيما قلت : «إن دواء ذلك أن نرجع إلى ما نشرته قديمًا من أن رسالة الإسلام روحانية فقط، ولنا الحق فيما عدا ذلك من مسائل ومشاكل . . إلخ»**.

وَقَفَتْ أمام ناظرى كلمة **«رسالة الإسلام روحانية فقط»** ولم تشأ أن تمر من غير أن تثير ذكرى قصة قديمة لهذه الكلمة معى، وتبعث من جديد فى خاطرى صورًا من هذا

الصراع الذى احتدم يوم نشرت كتاب «الإسلام وأصول الحكم» . . فقد زعم الطاعنون الذين جعلوا فى قلوبهم الحمية يومئذ : أننى فى ذلك البحث **قد جعلت الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة**، ورتبوا على ذلك ما طوعت لهم أنفسهم أن يفعلوا . أما أنا فقد رددت ذلك عليهم، وقلت لهم يومئذ، صادقًا ومخالصًا : **«إننى لم أقل ذلك مطلقًا، لا فى هذا الكتاب ولا فى غيره، ولا قلت شيئًا يشبه ذلك الرأى أو يدانيه»** .

ثم كان ما كان من لدد فى الخصومة، وتمادٍ فى الحق وفى الباطل، ومصابرة فى الهجوم وفى الدفاع، إلى أن قامت هدنة طال أمدها، والله وحده يعلم هل تمت الرواية أم لم تتم فصولاً! .

أسوق هذا الحديث ليذكر الأستاذ الكاتب الكبير، أن فكرة روحانية الإسلام لم تكن رأيًا لى يوم نشرت البحث المشار إليه، وأننى رفضت يومئذ رفضًا باتًا أن يكون ذلك رأيى، فما ينبغى ـ وذلك موقفى ـ أن أعود اليوم فأقول إننى أدعو إلى أن نرجع إلى ما نشرته قديمًا من «أن رسالة الإسلام روحانية فقط»؛ لأن ذلك لم يكن رأيى فى تلك الرسالة ولا فى غيرها .

أرجو ألا يظن صديقى أحمد أمين بك، أو من يقرأ كلمتى هذه، أننى أمارى من قريب أو من بعيد فى صحة الحديث الذى رواه عنى، فإنى لأذكر هذا الحديث نفسه، وأذكر أين ومتى كان؟ وما ينبغى لشىء يرويه أحمد بك أمين أن يكون موضعًا للمراء .

وما أرى فى الأمر إلا أن هناك خطأ فى التعبير جرى به لسانى فى المجلس الذى كنا نتجادل فيه ونستعرض حال المسلمين، وما أدرى كيف تسربت كلمة روحانية الإسلام إلى لسانى يومئذ، ولم أرد معناها، ولم يكن يخطر لى ببال؟ بل لعله الشيطان ألقى فى حديثى بتلك الكلمة ليعيدها جذعة تلك الملحمة التى كانت حول كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، والتى أشرت إليها آنفًا، وللشيطان أحيانًا كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس .

هذه كلمة غير ذات بال، لا تمس موضوع المقال، ولكنها **تصحح وضعًا شخصيًا أرى من الإنصاف أن يصحح** .

أما الموضوع فى ذاته، فقد رأى الأستاذ الكاتب الكبير : «أن نظريته تؤدى إلى نفس

النتيجة التى أراها». وإنه ليشرح صدرى أن يرى الأستاذ الكبير أن غايته تتفق وغايتى، وذلك فضل من الله كبير، وما يسرنى أن لى به حمر النعم، ومن يدرى؟ فلعلنا لو حققنا النظر فيما يظنه الأستاذ الكبير خلافًا بيننا فى المقدمات لا فى النتائج، لوجدنا أكثره يرجع إلى اختلاف فى الأسماء، وفى تحديد ما تحمل من معان، ولعلنا لو استطعنا أن نحدد الكلمات التى يقوم الخلاف حول معانيها ومدلولاتها، مثل كلمات روحانية الإسلام، والاجتهاد المطلق.. إلخ.. لوجدنا ـ بعون الله ـ الاتفاق تامًا بيننا فى المقدمات والنتائج، وفى المبادئ والغايات» ـ [انتهى].

***

ذلك هو نص المقال الذى كتبه، على عبدالرازق، تعليقًا على ما كتبه أحمد أمين، عن الحوار الذى دار بينهما... ونحن هنا:

١ ـ لن نقف طويلا أمام نفى على عبدالرازق تضمن كتابه [الإسلام وأصول الحكم] لفكرة أن رسالة الإسلام روحانية فقط.. يكفى أن نذكر أن فى كتابه هذه العبارات:

«إن محمدًا ﷺ ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة، وإنه ﷺ لم يقم بتأسيس مملكة، بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها، ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكًا ولا مؤسس دولة، ولا داعيًا إلى ملك.. إن ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبى ﷺ لم يكن له شأن فى الملك السياسى، وآياته متضافرة على أن عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان... ولاية الرسول على قومه ولاية روحية... وولاية الحاكم ولاية مادية... تلك ولاية هداية إلى الله وإرشاد إليه، وهذه ولاية تدبير لمصالح الحياة وعمارة الأرض، تلك للدين، وهذه للدنيا، تلك لله، وهذه للناس. تلك زعامة دينية، وهذه زعامة سياسية، ويا بعد ما بين السياسة والدين..؟!..»

يكفى أن نذكر أن هذه هى عباراته فى كتابه.. وأنه قد ساقها تحت عنوان: [**رسالة لا حكم ودين لا دولة**[1]]؟!

(١) انظر كتاب [الإسلام وأصول الحكم] ص٤٨ ـ ٨٠.

ب ـ **المهم** أن الرجل قد اعترف بأنه قال ـ فى حواره مع أحمد أمين «**رسالة الإسلام روحانية فقط**» . . وأن هذا ليس بالرأى الجديد له ـ فى سنة ١٩٥١ ـ . . وإنما هذا هو الرأى الذى «نشره قديمًا فى كتاب [الإسلام وأصول الحكم] سنة ١٩٢٥م؟؟؟!! . .

اعترف الرجل بذلك . . ودعا أحمد أمين، ودعا القراء إلى «**عدم الظن بأنه يمارى من قريب أو من بعيد فى صحة الحديث الذى رواه عنه أحمد أمين**» . .

جـ ـ لكن الرجل قال : « . . **وما أرى إلا أن هناك خطأ فى التعبير جرى به لسانى فى المجلس الذى كنا نتجادل فيه، ونستعرض حال المسلمين، وما أدرى كيف تسربت كلمة روحانية الإسلام إلى لسانى . . يومئذ، ولم أرد معناها، ولم يكن يخطر لى ببال، بل لعله الشيطان ألقى فى حديثى بتلك الكلمة . . وللشيطان أحيانًا كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس**»؟! . .

ونحن، انطلاقًا من كلمات على عبدالرازق هذه ـ فى مقاله ـ «الوثيقة» هذا . . **نقول للعلمانيين العرب، الذين يقفون عند على عبدالرازق سنة ١٩٢٥م، مستشهدين به على علمانية الإسلام، وروحانيته المجردة من السياسة . . والذين يرددون كلمته القديمة : «ويا بعد ما بين السياسة والدين»، نقول لهؤلاء العلمانيين : إننا نحن الذين نحترم على عبدالرازق عندما نصدق قوله : «إن الشيطان هو الذى ألقى هذه الكلمات على لسانه» . . وليست له رأيًا . . بل هى ـ كما قال ـ رأى الشيطان؟! . . فتبينوا من هو إمامكم ورائد «تنويركم» . إنه ليس على عبدالرازق . . بل هو الشيطان؟؟!! . .**

هذا عن الشيخ على عبدالرازق . .

لقد عاد فأعلن حاكمية الشريعة الإسلامية . . ووجوب قيام الحكومة الملتزمة بتطبيقها . . مع تطور «شكل» هذه الحكومة وفق المصلحة والزمان :

وقطع بأن القول بروحانية الإسلام فقط هو من نزغات الشياطين! . .[1]

* * *

(١) هناك حقائق مثيرة حول الصاحب الحقيقى لفكرة «روحانية الإسلام» أنظرها فى كتابنا : [الإسلام بين التنوير والتزوير] ص٣٨ ـ ٩٦ . طبعة دار الشروق ـ القاهرة ١٩٩٥م .

● أما الفارس الثانى ـ إن لم يكن الأول ـ لعلمنة الإسلام، فهو الدكتور طه حسين [١٣٠٦ ـ ١٣٩٣هـ ١٨٨٩ ـ ١٩٧٣م]. . تخرج من الأزهر ـ كعلى عبدالرازق ـ ثم نهل من علوم الغرب وآدابه. . الأمر الذى يجعله ـ أمام الرأى العام ـ خبيراً بالحديث عن الإسلام. .

وجهود الرجل فى علمنة الإسلام لا تقف فقط عند إسهاماته ـ بالمقالات ـ فى الدفاع عن على عبدالرازق إبان المعركة الفكرية التى أثارها كتاب [الإسلام وأصول الحكم]. . ولا عند إخضاعه القرآن الكريم. . وحى الله. . الممثل لعلمه المطلق والمحيط، لمناهج الوضعية الغربية، التى تجعل من الواقع المحسوس المصدر الوحيد للحقيقة العلمية، ومن العقل والحواس السبل الوحيدة المعتمدة لتحصيل حقائق العلم والمعرفة ـ وما عدا ذلك فميتافيزيقا وخيالات فنية، وإيمان دينى؟! يمثل طوراً من أطوار طفولة العقل الإنسانى؟!. .

لقد تعامل طه حسين مع القرآن ـ وهو الوحى ـ مصدر المعرفة الغيبية ـ التى لا يستقل العقل الإنسانى بإدراك كنهها ـ تعامل معه ـ بالشك الديكارتى ـ على أنه «نص» من «النصوص»؟!. .

ومن هنا كان تشكيكه ـ عندما كتب كتابه [فى الشعر الجاهلى] سنة ١٩٢٦م ـ فى العام التالى لصدور [الإسلام وأصول الحكم]؟! ـ كان تشكيكه فى صدق حديث القرآن الكريم عن خليل الله إبراهيم، ونبيه إسماعيل عليهما السلام. . . الخاص:

أ ـ بعلاقة الإسلام بملة إبراهيم. . والحنيفية والحنفاء. .

ب ـ وقصة بناء الكعبة، ورفع قواعدها بواسطة إبراهيم وإسماعيل. .

جـ ـ وأخبار الرحلة الحجازية لإبراهيم عليه السلام[1]. .

ومع خطر هذا المنهج الوضعى، الذى يريد إقامة المعرفة على ساق واحدة. . هى «الكون المنظور»، ملغيًا استقلال وتميز مصدرها الآخر: «الوحى المقروء». . فإن قمة جهود الدكتور طه حسين، فى علمنة الإسلام، قد جاءت فى كتابه [مستقبل الثقافة فى مصر] ـ الصادر سنة ١٩٣٨م ـ والخطر العلمانى فى كتاب [مستقبل الثقافة فى مصر] لا

(١) [فى الشعر الجاهلى] ص٨٠، ٨١. طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦م.

يقف فقط عند عباراته التى تعلن «ثمرات ونتائج» الموقف العلمانى: ـ أى استبعاد الدين من السياسة والدولة ـ والتى يقول فيها:

«.. **ومن المحقق أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين، ووحدة اللغة، لا تصلحان أساسًا للوحدة السياسية، ولا قوامًا لتكوين الدول... ولقد فطن المسلمون منذ عهد بعيد إلى أصل من أصول الحياة الحديثة، وهو: أن السياسة شىء، والدين شىء آخر، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المنافع العملية، قبل أن يقوما على أى شىء آخر..**»[1].

لا يقف الخطر العلمانى فى هذا الكتاب عند هذه المقالات، التى تمثل «الثمرات والنتائج».. وإنما يتمثل هذا الخطر فيما ساقه، عبر العديد من الصحفات، من «**فلسفة لعلمنة الإسلام**»..

فإذا كان على عبدالرازق قد «أشار» إلى مماثلة رسالة محمد ﷺ لرسالات الخالين من الرسل، فى كونها «دينًا» لا «دولة».. وامتدح عبارة المسيح: «اعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»، فقال: إنها «الكلمة البالغة»[2]؟!

ـ فإن طه حسين قد جاء ـ فى كتابه [مستقبل الثقافة فى مصر] ـ ليفلسف هذه المماثلة بين الإسلام والمسيحية.. بل وبين العقل المصرى والشرقى المسلم، وبين العقل الغربى اليونانى المسيحى.. جاء ليقول: **إن عقلنا يونانى التكوين.. لأنه ـ كالعقل الأوروبى ـ مرده إلى عناصر ثلاثة:**

ـ «حضارة اليونان، وما فيها من: أدب وفلسفة وفن.

ـ وحضارة الرومان، وما فيها من: سياسة وفقه.

ـ والمسيحية، وما فيها من: دعوة إلى الخير وحث على الإحسان[3].

وكما لم يغير الإنجيل ـ عندما تنصرت أوروبا ـ من الطابع اليونانى للعقل الأوروبى.. فكذلك القرآن، لم يغير من الطابع اليونانى للعقل الشرقى؛ لأن القرآن «إنما جاء متممًا ومصدقًا لما فى الإنجيل»[4]؟!

(١) [مستقبل الثقافة فى مصر] ص١٦، ١٧. طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨م.
(٢) [الإسلام وأصول الحكم] ص٤٩.
(٣) [مستقبل الثقافة فى مصر] ص٢٩.
(٤) المصدر السابق. ص٢١، ٢٢.

وإذا صحت هذه المماثلة ـ بل هذه الوحدة ـ بين مكونات العقل الشرقى، والعقل الغربى ـ فكلاهما يونانى المكونات والتكوين ـ وصحت المماثلة بين القرآن والإنجيل، والإسلام والمسيحية، فى الموقف من السياسة والدولة . . فإن العلمانية، التى هى طبيعية تمامًا فى ظل مسيحية تدع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله . . تكون طبيعية تمامًا فى ظل قرآن لا فارق بينه، فى هذه القضية، وبين الإنجيل؟! . .

كان هذا هو مدخل طه حسين لتأسيس القواعد، التى لا بد وأن تثمر وتفرز، تلقائيًا، مقولات العلمانية، كثمرات طبيعية ومنطقية، مع هذه الأسس والقواعد؟! . .

ولذلك رأيناه يلح على هذه «القضية»، التى إذا «كسبها» تم إلحاق الشرق بالغرب، بدعوى وحدة مكونات العقل فيهما، على النحو الذى لم يُحْدِث فيه القرآن أى تغيير . . فهو يقول:

«كان العقل المصرى ـ إذن ـ إلى أيام الإسكندر مؤثرًا فى العقل اليونانى متأثرًا به، مشاركًا فى كثير من خصاله، إن لم يشاركه فى خصاله كلها . . . . . وجاء الإسلام، وانتشر فى أقطار الأرض، وتلقته مصر لقاء حسنًا، وأسرعت إليه إسراعًا شديدًا، فاتخذته لها دينًا، واتخذت لغته العربية لها لغة، فهل أخرجها ذلك عن عقليتها الأولى ـ [العقلية اليونانية] ـ وهل جعلها ذلك أمة شرقية بالمعنى الذى يُفهم من هذه الكلمة الآن؟!

كلا! لأن المسيحية التى ظهرت فى الشرق قد غمرت أوروبا، واستأثرت بها دون غيرها من الديانات، فلم تصبح أوروبا شرقية، ولم تتغير طبيعة العقل الأوروبى.

وإذا كان فلاسفة أوروبا، وقادة الرأى الحديث فيها، يعدون المسيحية عنصرًا من عناصر العقل الأوروبى، فلست أدرى ما الذى يفرق بين المسيحية والإسلام، وكلاهما قد ظهر فى الشرق الجغرافى، وكلاهما قد نبع من منبع كريم واحد، وهبط به الوحى من لدن إله واحد، يؤمن به الشرقيون والغربيون على السواء؟.

وكيف يستقيم للعقل السليم والرأى المنصف، أن يقرأ الأوروبيون الإنجيل فلا يرون به بأسًا على العقل الأوروبى، ولا يرون أنه ينقل هذا العقل من الغرب إلى الشرق، فإذا قرءوا القرآن رأوه شرقيًا خالصًا، مع أن القرآن. كما يقول فى غير عوج ولا التواء، إنما جاء متممًا ومصدقًا لما فى الإنجيل؟.

إذا صح أن المسيحية لم تمسخ العقل الأوروبى؛ ولم تخرجه عن يونانيته الموروثة، ولم تجرده عن خصائصه التى جاءته من إقليم البحر الأبيض المتوسط، فيجب أن يصح أن الإسلام لم يغير العقل المصرى، أو لم يغير عقل الشعوب التى اعتنقته، والتى كانت متأثرة بهذا البحر الأبيض المتوسط..»[1].

إن طه حسين، هنا ـ فى هذه القضية التى هى أخطر ما فى كتابه هذا ـ يقيم قواعد العلمانية على «أعمدة المماثلة ـ بل الوحدة» بين العقل الشرقى والعقل الغربى.. فهما برأيه عقل واحد فى مكوناته اليونانية ـ وتلك خرافة تراجع عنها مبتدعوها!..

وعلى المماثلة التامة بين الإسلام والمسيحية، وبين القرآن والإنجيل ـ وتلك خرافة ابتدعها على عبدالرازق، وطه حسين ـ فالقرآن مصدق لما بين يديه من التوراة والإنجيل ـ وكل الكتب السماوية السابقة ـ حقًا ـ فى «الدين».. أى عقيدة التوحيد.. والبعث والجزاء.. والعمل الصالح، وهى أصول الإيمان.. وشروط النجاة ـ.. لكنه متميز فى «الشريعة».

﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون (٤٨)﴾ [المائدة: ٤٨].

فالإسلام ليس المسيحية.. لأن كتابه ليس مجرد «متمم ومصدق» للإنجيل ـ كما زعم طه حسين ـ.. وإنما هو «مصدق ومهيمن». وفيه «شريعة» متميزة بإقامة العلاقة بين «الدين» و «الدولة»، بين «السياسة الشرعية» وسائر ميادين «العمران» ـ على النحو الذى سبق وفصلناه فى هذا الكتاب[2] ـ..

ولقد كان طبيعيًا أن يرتب طه حسين، على هذه المقدمات الخاطئة، تلك الثمرات الخاطئة، أيضًا: منطقية العلمانية عندنا، على نحو ما هى فى أوروبا.. «فقد تخففت أوروبا من أعباء القرون الوسطى، وأقامت سياستها على المنافع الزمانية، لا على

(١) المصدر السابق. ص١٩، ٢١، ٢٢.
(٢) انظر كذلك كتابنا [إسلامية المعرفة] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م.

الوحدة المسيحية، ولا على تقارب اللغات والأجناس[1] . . »! . . ولذلك فإن سبيلنا إلى النهضة، هى ذات السبيل، التى سلكها الأوروبيون ـ طالما أن عقلنا جميعًا يونانى التكوين . . وإسلامنا كالمسيحية . . وقرآننا كالإنجيل . . وتطورنا هو تطورهم ذاته ـ **فإن «السبيل واضحة بينه مستقيمة، ليس فيها عوج ولا التواء، وهى واحدة فذة ليس لها تعدد، وهى: أن نسير سيرة الأوروبيين، ونسلك طريقهم، لنكون لهم أندادًا، ولنكون لهم شركاء فى الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، وما يُحب منها وما يكره، وما يُحمد منها وما يعاب**[2] . . »؟!

هكذا وضع طه حسين القواعد، وأقام الأسس لما سبق و «أشار» إليه على عبدالرازق.

* * *

وهنا نُذكِّر أن المقام ليس مقام الإفاضة فى نقض هذا «البناء» . . فقد تهاوى من الأساس، وإنما المقام مقام الحديث عن عودة طه حسين عن هذا المذهب، وتراجعه ـ غير المعلن ولا الصريح ـ بسبب من «كبريائه ـ المتضخم»! ـ عن هذه الآراء! . .

فالرجل قد عاد فى العقود الأخيرة من حياته الفكرية، إلى الحديث عن تميز الأمة العربية، قوميًا وسياسيًا، على النحو الذى يجعل لهذا التميز مدخلاً فى وحدتها القومية . . فتراجع ـ بهذا التطور ـ عن إهماله ـ السابق ـ «للغات والأجناس» كمقوم من مقومات السياسة والوحدة السياسية . .

ثم إن الرجل قد كان ـ فى حياته ـ يعيد طبع ما ينفد من كتبه . . حتى كتابه [الشعر الجاهلى] ـ بعد أن حذف منه السطور الثمانية والعشرين التى تشكك فى قصة إبراهيم وإسماعيل . . وغير عنوانه إلى: [فى الأدب الجاهلى] . . ووثقه . . وأضاف إليه عددًا من الفصول ـ . . كان الرجل يعيد طبع ما ينفد من كتبه إلا كتابه [مستقبل الثقافة فى مصر]؟! . . بل لقد سئل فى سنة ١٩٧١م عن رأيه فيما تضمنه من آراء أثارت الجدل عند صدوره فى سنة ١٩٣٨م . . فقال عنه: «**دهْ كُتب سنة ١٩٣٦م . . قُدُم قوى، عاوز يتجدد . . ويجب أن أعود إليه، وأصلح فيه بعَض حاجات، وأضيف**»[3] . .

(١) [مستقبل الثقافة فى مصر] ص١٨ .

(٢) المصدر السابق . ص٤٥ .

(٣) صحيفة «الأهرام» عدد أول مارس سنة ١٩٧١م.

فكأنه يعلن تراجعه عمّا فى هذا الكتاب من آراء مثيرة للجدل . . وأولها هذا التأسيس لعلمنة الإسلام ! . .

بل إننا لنجد للرجل تراجعًا صريحًا فى قضيتنا هذه ـ قضية مكانة «الدين» فى مقومات «الدولة»، وحاكميته فى مواثيقها الدستورية . فبعد أن كان رأيه هذا الذى سطره فى [مستقبل الثقافة فى مصر] عندما قطع بأن «**من المحقق أن تطور الحياة الإنسانية، قد قضى منذ عهد بعيد، بأن وحدة الدين ووحدة اللغة، لا تصلحان أساسًا للوحدة السياسية، ولا قوامًا لتكوين الدول . . ولقد فطن المسلمون منذ عهد بعيد، إلى أصل من أصول الحياة الحديثة، وهو أن السياسة شىء، والدين شىء آخر، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المنافع العملية، قبل أن يقوما على أى شىء آخر . . ولقد تخففت أوروبا من أعباء القرون الوسطى، وأقامت سياستها على المنافع الزمانية، لا على الوحدة المسيحية، ولا على تقارب اللغات والأجناس . .**»[1] .

بعد هذه العلمانية الصريحة، التى تستبعد الدين ـ ومعه اللغة ـ من مقومات الوحدة السياسية، ومقومات تكوين الدولة . . والتى لا تكتفى ـ وهذا هام ـ بعدم «**اشتراط**» وحدة الدين لإقامة الدولة . . وإنما تنفى «**صلاح الدين وصلاحيته**» لإقامة الدولة . . والتى تنفى علاقة السياسة بالدين ـ «**فالسياسة شىء والدين شىء آخر**» ـ . . بل ويذهب فيها طه حسين إلى مماثلة تاريخنا ـ الذى رآه علمانيًا ـ بتاريخ أوروبا العلمانى . . ومماثلة قرآننا للإنجيل الذى يدع ما لقيصر لقيصر !

بعد هذه العلمانية الصريحة، التى تبناها طه حسين فى سنة ١٩٣٦م عام كتابته لكتابه [مستقبل الثقافة فى مصر] ـ يتراجع الرجل، فى هذه القضية، تراجعًا صريحًا وأكيدًا، وفى مناسبة ذات دلالة كبرى، على صدق تراجعه، عن هذه العلمانية . .

فبعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م . . وإلغاء الثورة لدستور سنة ١٩٢٣م . . دعت الثورة لجنة لوضع مشروع لدستور جديد، وانبثق منها لجنة للحريات والحقوق والواجبات العامة . ولقد رأس هذه اللجنة محمد على علوبة، وضمت عضويتها كوكبة من قادة الفكر والرأى والقانون، الممثلين لمختلف التخصصات والأديان والاتجاهات، كان فيها حبيب المصرى، والدكتور طه حسين، والدكتور عثمان خليل

(١) المصدر السابق . ص١٦، ١٧، ١٨ .

عثمان، والدكتور عبدالرحمن بدوى، وعبدالقادر عودة، وفريد أنطون، وفكرى أباظة، والأنبا يؤنس، وعلى الشمسى، ومحمد عبدالله لملوم، ومصطفى مرعى، ومحمد السيد ياسين، والدكتور محمود عزمى . . .

وبالطبع . . كانت مداولات واجتماعات هذه اللجنة سرية . . الأمر الذى يجعل الآراء المطروحة فيها صريحة، ومعبرة عن قناعات أصحابها، التى لا تتأثر بمراعاة عواطف الجمهور! . .

وفى الاجتماع الذى عقدته هذه اللجنة فى يوم الخميس ٢٢ رمضان سنة ١٣٧٢هـ ـ ٤ يونية سنة ١٩٥٣م ـ دار النقاش حول: «حقوق المرأة السياسية» . . وعرض النقاش للموقف من الإسلام ومكانته فى تحديد هذه الحقوق، ومكان ضوابطه وشريعته وحدوده من دستور البلاد . . وفى هذا النقاش أدلى الدكتور طه حسين بالآراء التى تقطع بتراجعه عن عزل الدين عن الدولة، واستبعاد الإسلام عن مقومات إقامة الدولة . .

● ففى نص بالغ الأهمية من النصوص التى أدلى بها فى حوار اجتماع هذه اللجنة، لم يقف من قضيتنا هذه ـ علاقة «الدين» بدستور «الدولة» ـ عند ضرورة مراعاة حدود الدين فى تقرير نطاق حقوق المرأة السياسية . . وإنما ذهب إلى المطالبة بالنص فى الدستور على عدم السماح لقوانين البلاد ـ المفصلة والمطبقة للدستور ـ «**بأن تعدل عن نص القرآن**» . . فإذا كانت مراعاة الدستور هى التى تضمن دستورية القوانين ومشروعيتها، فلقد طلب طه حسين النص على عدم خروج القوانين على نص القرآن الكريم، فجعل للقرآن حاكمية سائدة على قوانين البلاد؟! .

أما نص عبارته فيقول: « . . **إنه من المقطوع به أن الأغلبية لن تقبل أن تخرج، عند وضع الدستور، على ما أمر به الإسلام، فلا أظن مثلاً، أننا سننص على أن تأخذ المرأة فى الميراث نصيبًا كنصيب الرجل، فلن يحدث هذا بالطبع**» .

ولا يكتفى طه حسين بموقف الأغلبية المسلمة، كضمان لعدم سن قانون مخالف لعقيدتها . . وإنما يدعو إلى النص الصريح فى الدستور على حاكمية النص القرآنى على كل القوانين . . فيستطرد قائلاً: «**ولكن لا بد لنا من أن نحتاط فنقول: إنه ليس هناك**

أى مقتض يسمح لنا بأن نعدل عن نص القرآن» . . فهو يريد تأييد حاكمية النص القرآنى على كل القوانين، ولا يكتفى بالاعتماد على موقف الأغلبية! .

ثم يمضى، عبر الحوار، فيضيف منطلقًا آخر، يزكى وجوب حاكمية الدين على القوانين، وهو منطلق الحكمة الواجبة، فى مراعاة عقائد جمهور المحكومين . . «. . أريد أن أقول : إنه إذا وجد نص دينى صريح، إسلاميًا كان أو مسيحيًا فالحكمة والواجب يقتضيان ألا نعارض النص، وأن نكون من الحكمة ومن الاحتياط، بحيث لا نضر الناس فى شعورهم، ولا فى ضمائرهم، ولا فى دينهم[1]» . . فالخروج - فى القوانين - عن حاكمية الدين - ليس فقط إثمًا فى حق الله، سبحانه وتعالى، وإنما هو - بالإضافة إلى ذلك - إضرار بحقوق الإنسان، فى مراعاة شعوره وضميره المتدينين بالدين الذى يؤمن به! . .

وفى مكان آخر من مداولات هذه اللجنة، وعند المداولة فى مبدأ حرية العقيدة الذى أقرت اللجنة فيها نصًا يقول : «حرية العقيدة مطلقة» . .

وعندما أراد الدكتور عبدالرحمن بدوى - ومعه الأنبا يؤنس - أن يقرر **«مفهومًا»** يجعل من إسلام الرجل المسيحى «إضرارًا» بزوجته المسيحية، يجعل «لها الحق فى أن ترفع دعوى التفرقة للضرر، وعلى الشارع أن يضع نصًا فى القانون يجيز التفريق للضرر فى مثل هذه الحالة»؟!

عند ذلك . . كان طه حسين هو المتصدى لمعارضة هذا الرأى، الذى رآه خروجًا بحرية الاعتقاد عن الضوابط الإسلامية، التى تبيح للمسلم الزواج بالمسيحية - لأنه مؤتمن على عقيدتها - التى لا يكتمل إيمانه، كمسلم، دون الإيمان بشريعتها النصرانية - بينما يمنع الإسلام زواج المسلمة من المسيحى - لأنه غير مؤتمن على عقيدتها . . لعدم إيمانه بشريعتها وبرسولها - . .

يعارض طه حسين هذا المفهوم لحرية العقيدة، الذى يتحلل من بعض الضوابط الإسلامية . . ويطلب أن يكون الالتزام بالإسلام - من منطلق احترام الدين - التزامًا بكامل الإسلام . . وليس التزامًا ببعض الكتاب، وتحللاً من بعضه الآخر؟! . .

(١) [لجنة مشروع الدستور] محضر لجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة - الجلسة السابعة - ص٨١. طبعة مطابع وزارة الإرشاد القومى - القاهرة - بدون تاريخ .

فيقول ـ ردًا على الدكتور عبدالرحمن بدوى . . . والأنبا يؤنس :

«ما دمنا قد قلنا إن حرية الأديان والعقائد مطلقة، **فلابد أن نحترم الأديان جملة، ولا يكون الإيمان إيمانًا ببعض الكتاب، وكفرًا ببعضه الآخر.**

فإذا احترمت الدولة الإسلام، فلابد أن تحترمه جملة وتفصيلاً، وإن الإسلام لا يسمح للمسلمة بأن تتزوج مسيحيًا، ويسمح للمسلم أن يتزوج غير مسلمة . . »[1].

هكذا كان طه حسين واضحًا ومحددًا وحاسمًا . .

فبعد العلمانية التى جعلته يقول ـ سنة ١٩٣٦م ـ: «إن السياسة شىء والدين شىء آخر . . وإن نظام الحكم وتكوين الدولة إنما يقومان على المنافع الزمانية والعملية . . وليس على الدين . . ».

بعد هذه العلمانية التى رأت القرآن مجرد «متمم ومصدق للإنجيل» . . وجدنا طه حسين ـ فى سنة ١٩٥٣م ـ وأثناء مداولات غير علنية ـ لا سلطان على المشاركين فيها لغير فكرهم الذى به يؤمنون ـ وجدناه يطلب النص فى الدستور على حاكمية النص القرآنى على سائر القوانين . . ويقول إن احترام الإسلام، يقتضى احترامه جملة وتفصيلاً، وذلك حتى «لا يكون الإيمان إيمانًا ببعض الكتاب، وكفرًا ببعضه الآخر»؟! .

وهكذا فقدت العلمانية ـ بعد هجمتها فى سنة ١٩٢٥م ـ واحدًا من أبرز فرسانها![2] . .

* * *

● والذين يتتبعون وقائع المعركة الفكرية التى أثارها كتاب [الإسلام وأصول الحكم] يعرفون أن المنبر الذى دافع عن فكر على عبدالرازق، كان صحيفة «السياسة» ـ اليومية ـ ورئيس تحريرها كان الدكتور محمد حسين هيكل باشا [١٣٠٥ ـ ١٣٧٥هـ ١٨٨٨ ـ ١٩٥٦م] . .

لقد قاد هيكل باشا معركة الدفاع عن علمنة الإسلام . . الذى قال على عبدالرازق عن رسوله ﷺ «إنه ما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل» لم يقم دولة، ولم يطبق شريعة ـ بل كان فقط مبلغًا ! ـ ولم يرأس حكومة . .

(١) المصدر السابق . ص١٢١ . محضر اجتماع اللجنة بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١٣٧٢هـ ـ ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣م.

(٢) لمزيد من التفصيل حول التطور الفكرى لطه حسين أنظر كتابنا [الإسلام فى مواجهة التحديات] ص٣٨٩ ـ ٣٩٩ ـ طبعة دار نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

لكن الدكتور هيكل يكتب كتابه [حياة محمد] ـ وينشره فى سنة ١٩٣٥م ـ فإذا به يتراجع فيه عن دعوى علمانية الإسلام . . وعن رؤية التطور الحضارى للإسلام بعيون غربية، ترى خلافته استبداداً دينيًا، ورسالته روحانية فقط . . يتراجع هيكل فى سنة ١٩٣٥م عن الفكر الذى كان هو محاميه الأول فى سنة ١٩٢٥م . . ويكتب فى [حياة محمد] عن التطور والجديد الذى مثله الإسلام بعد الهجرة من مكة إلى المدينة . . فيقول: «**هنا يبدأ طور جديد من أطوار حياة محمد، لم يسبقه إليه أحد من الأنبياء والرسل، هنا يبدأ التطور السياسى، وهذا التطور من حياة الرسول لم يسبقه إليه نبى ولا رسول، فقد كان عيسى وكان موسى وكان من سبقهما من الأنبياء يقفون عند الدعوة الدينية يبلغونها للناس من طريق الجدل ومن طريق المعجزة، ثم يتركون لمن بعدهم من الساسة وذوى السلطان أن ينشروا هذه الدعوة. فأما محمد، فقد أراد الله أن يتم نشر الإسلام وانتصار كلمة الحق على يديه، وأن يكون الرسول السياسى، والمجاهد والفاتح. . لقد أقام محمد دين الحق، ووضع أساس حضارة، هى وحدها الكفيلة بسعادة العالم. والدين والحضارة اللذان بلغهما محمد للناس بوحى من ربه يتزاوجان، حتى لا انفصال بينهما. . . وقد خلا تاريخ الإسلام من النزاع بين السلطة الدينية، والسلطة الزمنية: أى بين الكنيسة والدولة، فأنجاه ذلك مما ترك هذا النزاع فى تفكير الغرب، وفى اتجاه تاريخه**»[1].

فلم يعد محمد ﷺ كالخالين من الرسل «مبلغًا لدعوة دينية خالصة للدين . . ويا بعد ما بين السياسة والدين» . . وإنما أصبح ـ فى رأى هيكل باشا ـ: «**الرسول والسياسى، والمجاهد والفاتح، والذى يتزاوج فى رسالته الدين والحضارة. . حتى لا انفصال بينهما . .**»؟!

فإذا ما نشر كتابه [فى منزل الوحى] ـ سنة ١٩٣٧م ـ وجدناه يكتب فى مقدمته نقداً ذاتيًا شجاعًا لمواقفه الفكرية السابقة . . التى كان يبشر فيها بالنموذج الغربى سبيلاً لنهضة أمتنا . . أو بالنموذج الفرعونى . . معلنًا أن تطوره الفكرى إنما يرجع إلى نضجه الفكرى، الذى جعله يدرك أن تاريخنا ليس كتاريخ الغرب . . وأن إسلامنا ليس كمسيحية الغرب . . ومن ثم فإن «البذور الغربية» فى النهضة غير صالحة لتربة الشرق،

(١) [حياة محمد] ص٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٥١٦، ٥١٩. طبعة القاهرة سنة ١٩٨١م.

والحضارة الإسلامية . . «**كيف نستطيع أن ننقل ثقافة الغرب لننهض بهذا الشرق، وبيننا وبين الغرب فى التاريخ، والثقافة الروحية، هذا التفاوت العظيم؟! . . إن التوحيد الذى أضاء بنوره أرواح آبائنا، قد أورثنا من فضل الله سلامة فى الفطرة هدتنا إلى تصور الخطر فيما يدعو الغرب إليه، وإلى أن أمة لا يتصل حاضرها بماضيها خليقة أن تضل السبيل، وإلى أن الأمة التى لا ماضى لها لا مستقبل لها، ومن ثم كانت الهوة التى ازدادت عمقًا بين سواد الأمم فى الشرق، والدعوة إلى إغفال ماضينا، والتوجه وجهة الغرب بكل وجودنا، وكان النفور من جانب السواد عن الأخذ بحياة الغرب المعنوية، مع حرصه على نقل علومه وصناعاته، والحياة المعنوية هى قوام الوجود الإنسانى للأفراد والشعوب، ولذلك لم يكن مفر من العودة إلى تاريخنا نلتمس فيه مقومات الحياة المعنوية، لنخرج من جمودنا المذل، ولنتقى الخطر . . خطر الحياة المادية التى جعلها الغرب إلهه! . .**

لم ألبث حين تبينت هذا الأمر، أن دعوت إلى إحياء حضارتنا الشرقية»[1].

إنها عودة المفكر الشجاع . . وأوبة الابن البار . . العودة عن التغريب، وتبنى النموذج الغربى فى النهضة . . والأوبة إلى إدراك «الخصوصية الإسلامية» لمشروع نهضتنا المنشودة . .

إنها ظاهرة فكرية تؤكد على ضرورة التمييز بين الذين ناصروا «العلمانية» لمرض فى قلوبهم و «سوء نية» تجاه الإسلام . . وبين الذين انبهروا بالنموذج الغربى ـ العلمانى ـ لـ «سوء فهم» أو «سوء ظن» بتراثنا، وبإسلامية الدولة والسياسة والعمران فى نموذج الإسلام . .

ويزيد من أهمية هذه «التحولات الفكرية» أنها لم تأت ثمرة «للتأمل المجرد» . . وإنما جاءت كثمرة للدراسة . . والتأمل، اللذين استدعاهما التدافع الفكرى، الذى دار حول هذا الموضوع .

* * *

(١) [فى منزل الوحى] ص٢٢ ـ ٢٦، ١٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧م. ولمزيد من التفصيل عن التطور الفكرى للدكتور هيكل، أنظر كتابنا [فى فقه المواجهة بين الغرب والإسلام] ص٢٢٥ ـ ٢٣٥ ـ طبعة مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م.